

البذور الأصلية تعيد رسم خارطة إنتاج المحاصيل في تونس

400 مزارع يتخلون عن البذور الهجينة لتقليل التكاليف والتكيف مع التغيرات المناخية

يكشف ميل شريحة واسعة من المزارعين في تونس إلى استخدام البذور الأصلية بدل الهجينة، اقتناع العاملين في هذا القطاع الاستراتيجي بأنها تشكل إحدى الأدوات المهمة حالياً لمواجهة التغيرات المناخية المتسارعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وكسب معركة استدامة المحاصيل.

الجديدة (تونس) - بدأ مزارعون في تونس بالتعاون مع جهات حكومية في تنسيق جهودهم لإحياء استخدام البذور الأصلية، في مسعى منهم للحد من موجة الجفاف التي تضرب البلاد منذ سنوات والتي جعلت الزراعة من أضعف القطاعات مردودية.

ويبدو الفرق الواضح الذي يمكن ملاحظته هو جودة المنتج والقيم الغذائية العالية التي تحملها البذور الطبيعية، كما أنها تتمتع بقدرة أكبر على مقاومة الآفات والتأقلم مع الرطوبة. ويركز البعض على هذا الاتجاه، ومن بينهم لسعد بن صالح الذي يشرف في مزرعته بمنطقة الجديدة شمال غرب العاصمة على حصاد القمح لهذا الموسم، الذي هو ثمرة بذور أصلية.

مبارك بن الناصر

الأصناف المحلية تتأقلم مع الجفاف وقيمتهما الغذائية عالية



وكان بن صالح في الماضي، كما غيره من المزارعين التونسيين، يعمل في كل موسم على تخزين جزء من محصوله من البذور الأصلية التي تسمى كذلك "المحلية" لكي يستعملها للبذر في المواسم المقبلة.

لكن ومنذ أن بدأت الأسواق تطرح على المزارعين أصنافاً جديدة من البذور الهجينة أو المعدلة جينياً، والتي تمنح محاصيل وافر واستقراراً في الإنتاج وتنتج قمراً نوعياً يلبي طلب سوق الاستهلاك، تراجع الإقبال على الأصلية. وقيل لثاني سنوات، قرّر بن صالح "إحياء" بذور القمح من نوع "المسكاني" لأنها أقل كلفة في شراء الأسمدة والأدوية، وأقل حاجة إلى الماء وإلى عمليات الري في بلد يعاني من ندرة في المياه.

ويقول بن صالح لوكالة الصحافة الفرنسية "ترددت في البداية ثم غامت وحصلت على نتائج جيدة لأن البذور



الإنتاج بأقل التكاليف

ويقول المزارع أسامة بحروني إنه اقتنع بدوره باستخدام البذور الأصلية في موسم البذر القادم، وسيخصص 20 هكتاراً لذلك. ويوضح أن "القرار جاء إثر معاينة مع مزارعين آخرين... هم نجحوا، إذا سانح".

ويرى بن ناصر أن البذور الأصلية "تساهم في تدعيم الأمن الغذائي في البلاد"، مضيفاً "يجب التعويل على أنفسنا. خلاف سياسي مع بلد أو وباء كالذي نعيشه اليوم، يمكن أن يبعثنا من شراء البذور لمحاصيلنا".

وتشير تقديرات وزارة الفلاحة إلى تراجع معدل استعمال البذور المحلية الأصلية في تونس من 65 في المئة عام 1975 إلى 25 في المئة عام 2004، وإلى ما يقارب 5 في المئة فقط حالياً.

من بذور القمح مثل "المسكاني" و"جناح خطيفة (جناح السنون)" و"المحمودي" لتظهر من جديد لأنها، بحسب مزارعين، "ابنة هذه التربة وتعرفها جيداً".

80
في المئة نسبة ما تستورده تونس سنوياً من بذور الخضراوات بينما تقوم بتجهيز بذور القمح محلياً

وتتسع المساحة المخصصة لزراعة "المسكاني" سنوياً كما يؤكد بن صالح، الذي يقدر بان هناك نحو 500 هكتار في تونس مزروعة من هذا الصنف، ويتوقع أن تزرع ثلاثة آلاف هكتار بها العام المقبل في مختلف ولايات البلاد.

الهجينة أو المستوردة إلى ما بين 10 و12 في المئة.

وتعمل هذه المؤسسة على جمع بذور قديمة من المزارعين وإكثارها، وتمكنت كذلك من استقدام أصناف أخرى ندرت في تونس وتم العثور على عينات منها في بنوك جينات في دول أخرى أوروبية

وأسيوية وفي أستراليا لأنواع من الأشجار المثمرة والحبوب والخضراوات، ويوضح بن صالح أن محصول القمح لديه هذه السنة "طاق 50 قنطاراً في الهكتار الواحد"، مقارنة بالمعدل الوطني للبذور الهجينة الذي يتراوح بين 14 و20 قنطاراً في السنوات الأخيرة.

لكن إنتاج البذور الأصلية لا يؤمن استقراراً وانتظاماً في الكميات كما البذور الهجينة. ورغم ذلك، عادت أصناف قديمة

للإنتاج الكميات الكافية للسوق وللتصنيع، وتقوم بتجهيز بذور القمح محلياً، لكن بنك الجينات وبعض منظمات المجتمع المدني يعملان منذ سنوات على رد الاعتبار إلى الموروث الجيني.

ويوضح مبارك بن الناصر، المدير العام لبنك الجينات الذي تأسس في 2007، أن الأصناف المحلية لها خاصية "التأقلم التام مع الجفاف بالإضافة إلى قيمتها الغذائية". وأكد أن البنك تمكن من إقناع أكثر من 400 مزارع باستعمال البذور الأصلية.

وحسب دراسة لبنك الجينات، فإن القيمة الغذائية في البذور الأصلية مرتفعة ونسبة البروتين في الحبوب ذات المنشأ المحلي "تتراوح بين 14 و17 في المئة، بينما تنخفض النسبة في الأصناف

ويعتبر الباحث في علوم البيولوجيا ماهر المديني أن "البذور الأصلية خزان لجينات تعود إلى مئات والآلاف من السنين، وهي قادرة على التأقلم مع تحديات التغير المناخي في المستقبل". وتعتمد الزراعة في تونس على مياه الأمطار المخزنة في السدود أساساً، وتنبه وزارة الفلاحة إلى أن نقص الأمطار في السنوات الأخيرة أثر سلباً على مخزون السدود الذي تراجع إلى النصف تقريباً. ويقول الباحث في السياسات الغذائية أيمن عميد "البذور الأصلية تتأقلم وخصائص تربيتها وتقاوم التغيرات المناخية التي تشهدها البلاد". وتستورد تونس 70 إلى 80 في المئة سنوياً من بذور الخضراوات

خفض إيران لإمدادات الغاز يعقد معضلة توفير الكهرباء في العراق

وبغداد - تسبب خفض إيران لإمدادات الغاز إلى العراق في تعقيد جهود حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في توفير الكهرباء في بلده الذي يعاني من عجز كبير في الطاقة لتشغيل محطات الكهرباء. وقالت وزارة الكهرباء العراقية الأربعاء إن "إمدادات الغاز الإيرانية للمنطقتين الوسطى والجنوبية انخفضت من 49 مليوناً إلى ثمانية ملايين متر مكعب يومياً ما أدى لفقد شبكة الكهرباء الوطنية نحو 5500 ميغاواط".

وأوضحت الوزارة في بيان نشرته وكالة الأنباء العراقية الرسمية أنها على اتصال بوزارة الطاقة الإيرانية وبالسفارة الإيرانية في بغداد لتوضيح أسباب الخفض. وتتقاطع المشاريع العراقية الجديدة في قطاع الغاز مع مصالح إيران التي تحاول التمسك بالنافذة العراقية بدعم من الأطراف السياسية الموالية لها في بغداد من أجل تخفيف وطأة العقوبات الأميركية. ومدت الولايات المتحدة مراراً لمدة 90 أو 120 يوماً إعفاءات من العقوبات للسماح لبغداد باستيراد الطاقة من طهران بعدما أعادت واشنطن فرض عقوبات على النفط الإيراني ومنعت الدول من شراء منتجات طاقة من إيران.

وتجري بغداد مباحثات مع دول خليجية منها السعودية لاستيراد الكهرباء عبر ربطها مع منظومة الخليج العربي بعد أن كانت تعتمد على إيران لودها خلال السنوات الماضية عبر استيراد 1200 ميغاواط من الكهرباء وكذلك وقود الغاز.

ويعاني العراق من أزمة نقص كهرباء مزمنة منذ عقود جراء الحصار والحروب المتتالية. ويحتج السكان منذ سنوات طويلة على الانقطاع المتكرر للكهرباء وخاصة في فصل الصيف حيث ترتفع درجات الحرارة إلى مستويات عالية.

وكانت الحكومة قد أعلنت في يناير الماضي استثناء المقيمين الأجانب من عدة قطاعات ومهن، لتصبح حركاً على العمانيين في البلد الساعي إلى تنفيذ حزمة من الإصلاحات يطل كغيرها منها الاقتصاد سعياً لتنشيطه والرفع من إنتاجيته.

ويقول خبير إن تنامي القرارات الهادفة لإدخال تغييرات عميقة على سوق عمل اعتاد على استقدام عمالة رخيصة هو بمثابة استثمار مهم للأزمة الاقتصادية عبر تسريع تنفيذ الحلول لمعظم الملفات العالقة منذ سنوات والدفع بإصلاحات طال انتظارها.

وتؤكد الخطوات المتخذة منذ تولي السلطان هيثم بن طارق مقاليد الحكم في مجال توظيف الوظائف أن مسقط اخذت الحسم لهذا الملف الحساس، لاسيما وأن الظروف الاقتصادية والمالية للبلد الخليجي لم تعد تسمح باستقبال المزيد من العمال الأجانب وتشغيلهم.

المهن التي يمكن تشغيلها من قبل الباحثين عن عمل وتحديد المهارات والمؤهلات المطلوبة لشغلها والتعاقد مع المعاهد التدريبية المرخصة.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى عبدالرحمن بن حميد الجياحي الرئيس التنفيذي للجمعية قوله إن "الاتفاقية تهدف إلى إيجاد برامج تدريبية وبرامج المهارات المهنية والخبرات المطلوبة للباحثين عن وظائف بما يكفل استمرارية القوى العاملة الوطنية في العمل وتحقيق تطلعاتهم المهنية والعملية وذلك بالتعاون مع وزارة العمل".

ويعتبر توفير فرص عمل للمواطنين ضمن الأولويات الحكومية التي تتسجم مع رؤية "عمان 2040"، لتعزيز دور الكوادر المحلية في التنمية الشاملة وضرورة تدريبها وتنمية قدراتها وتمكينها في سوق العمل.

ومعدل البطالة في عُمان الأعلى بين جيرانها، فأرقام دائرة الإحصاء العامة تشير إلى أنها تبلغ نحو 23 في المئة ويشكل الخريجون 8 في المئة من مجموع العاطلين.

وكانت وزارة العمل قد أطلقت في يوليو الماضي بالتعاون مع جهاز الاستثمار العماني مبادرة لتوفير قرابة خمسة آلاف فرصة وظيفية وتدريبية في مجموعة من الشركات الملوكة له، مما يدعم سياسة الحكومة في تنفيذ خطوات "التعمين". وقامت شركات تابعة للجهاز بالإعلان عن فرص وظيفية وتدريبية وآلية التسجيل فيها مؤخرًا، بينما سيقوم البعض الآخر بالإعلان عن ذلك لاحقاً عبر منصاتها الخاصة؛ وفقاً لخطة المبادرة المعدة بالتنسيق مع وزارة العمل.

سلطنة عُمان توسع مظلة دعمها لبرنامج توظيف الوظائف

مسقط - وسّعت الحكومة العمانية

أفاق مواجهة تحدي البطالة، في ظل حزم الدعم التي تقدمها في كافة القطاعات ضمن برنامج تنوع الاقتصاد في إطار برنامج متكامل لإدخال تعديلات عميقة على سوق العمل من أجل ملاءمته مع الإصلاحات الاقتصادية.

وتستهدف وزارة العمل في خططها الجديدة توظيف الوظائف في قطاعي الطاقة والتعدين بهدف تطويع أضعف اقتصادات دول الخليج للاستجابة للتغيرات الاجتماعية وعلى رأسها تزايد أعداد الشباب العمانيين الباحثين عن عمل.

ووقّعت وزارة العمل الأربعة اتفاقية تدريبية مبرونة بالتشغيل مع الجمعية العمانية للخدمات النفطية (أوبال) لتدريب عدد من الباحثين عن عمل وتأهيلهم وتشغيلهم في قطاعي الطاقة والمعادن وغيرهما



تأهيل الشباب لدخول سوق العمل